دراسة تحليلية مقارنة لواقع الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا بالجامعات في كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية

الاستلام: 3/يونيو/2023
التحكيم: 8/يونيو/2023
القبول: 12/أغسطس/2023

أ. أثير عبد الله الغريري [1،*]
د. لينا سليمان الخليوي [2]

© 2023 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2023 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

[1] طالبة دكتوراة الإدارة التربوية في كلية التربية بجامعة الملك سعود، الإيميل: atheeralghurairi@gmail.com
[2] أستاذ إدارة التعليم العالي المشارك في كلية التربية بجامعة الملك سعود، الإيميل lalkhlewi@ksu.edu.sa
* عنوان المراسلة: atheeralghurairi@gmail.com

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v15i54.2170

دراسة تحليلية مقارنة لواقع الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا بالجامعات في كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرُّف على واقع الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا بالجامعات في كلٍّ من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت الباحثتان بتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا بالجامعات في كلٍّ من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك تقديم أوجه الاستفادة من خبرة الولايات المتحدة الأمريكية، ولتحقيق ذلك أستخدم المنهج الوصفي التحليلي والمقارن، كما أستخدمت أداة تحليل محتوى الوثائق، وطبقت الدراسة على عينة تمثلت بعدد (٢٧) وثيقة رسمية متعلِّقة بمجالات التحليل المحدَّدة. وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى وجود بعض أوجه التشابه والاختلاف في واقع الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا في دولتي المقارنة، وذلك من حيث كل من: (أنظمة الاعتماد الأكاديمي، نماذج ومعايير الاعتماد الأكاديمي، وسياسات الاعتماد الأكاديمي)، وفي ضوء ذلك قدِّمت مجموعة من أوجه الاستفادة. كما خرجت الدراسة بمجموعةٍ من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: الاعتماد *البرامجي، ضمان الجودة، الدراسات العليا، التجربة الأمريكية.*

A Comparative Analytical study of the Reality of Academic Accreditation of Postgraduate Programs in Universities in both the Kingdom of Saudi Arabia and the United States of America

Abstract:
The study aimed to identify the reality of academic accreditation for postgraduate programs in universities in both the Kingdom of Saudi Arabia and the United States of America, and to identify the similarities and differences between academic accreditation for postgraduate programs in universities in both the Kingdom of Saudi Arabia and the United States of America, as well as to provide aspects of benefit from the experience of the United States of America. To achieve the aim of the study, the descriptive analytical and comparative approach was used along with the content analysis tool. The study was applied to a sample of (27) official documents related to the specific areas of analysis. The study results revealed that there are some similarities and differences in the reality of academic accreditation for postgraduate programs in the two compared countries, in terms of: (academic accreditation systems, models and standards for academic accreditation, and academic accreditation policies). In light of the study results, some benefits were presented. The study also came out with a set of recommendations.

Keywords: program accreditation, quality assurance, graduate studies, the American experience.

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v15i54.2170

المقدمة:

شهدت الجامعات مع مطلع القرن الحادي والعشرين جملّةً من التحديات، تمثلت إحداها بالتوسع والتنوع في برامجها الأكاديمية؛ نتيجة التغيرات التي فرضها التقدم العلمي والتكنولوجي، وعليه ظهرت تداعيات تجويد التعليم العالي التي أدّت إلى تنامي الاهتمام بالبحث عن أفضل الممارسات العالمية لتقويم وتحسين التعليم ومخرجاته، وذلك في ضوء امتثال البرامج للأطر المرجعية، والمستويات النموذجية التي تحتوي على مجموعة من الأسس والمعايير لضمان جودتها، وإدخال التحسينات اللازمة عليها بصورة مستمرة، من أجل الحصول على شهادات واعتمادات الجودة الأكاديمية التخصصية، وزيادة قدرة الجامعات في تحقيق الميزة التنافسية في برامجها الأكاديمية المقدّمة، لاسيما في برامج الدراسات العليا التي تمثل أحد أسس الاستثمار المعرفي.

ومن هذا المنطلق، أشير في الغامدي (٢٠٢٠) إلى أنه يمكن تحسين الأداء الجامعي عبر أحد أهم مداخل التغيير الحديث وهو الاعتماد الأكاديمي، والذي شهد تطوراً ملحوظًا مع بدايات النصف الثاني من القرن العشرين في فلسفته وإجراءاته وتطبيقاته، حيث اتسع نطاق المؤسسات الأكاديمية التي شملها الاعتماد، كما ازداد التباين بين جمعيات الاعتماد الأكاديمي، وتنامى تعاونها وتنسيقها مع جمعيات الاعتماد التخصصي، وأن هنالك حاجةً ملحةً لتطبيق الاعتماد في التعليم الجامعي، وذلك مع وجود أسبابٍ كثيرةٍ مثل العولمة، والتقدم العلمي بمؤسسات التعليم في دول العالم، كما أن أحد المبررات الداخلية تمثلت في تزايد الطلب المجتمعي على التعليم العالي، ووجود فجوة بين مخرجات التعليم الجامعي وحاجات سوق العمل.

في المقابل، ظهرت العديد من الجهات المانحة للاعتماد الأكاديمي المعنية بتحسين ورفع جودة البرامج كبرامج الدراسات العليا؛ نتيجةً للتوسع والتطوُّر الكمّي والكيفي المستمر في مؤسسات التعليم العالي وبرامجها، حيث وُضِّح في ويندلر وآخرون Wendler et al (٢٠١٠) إلى أن هذه البرامج تسهم في ضمان الازدهار الاقتصادي للدولة، وتأثّر على النماء الاجتماعي، حيث تتجاوز مهامها تزويد الطلبة بالمعارف والمهارات المتقدّمة إلى تطوير مهارات التفكير الناقد، وإنتاج الابتكارات والمعارف، كما أشير في العزام (٢٠١٩) إلى أن الاهتمام بالدراسات العليا هي مسؤولية الجامعات في التعليم العالي، وأصبح من الضروري تطوير بنية برامج الدراسات العليا في الجامعات، والتخطيط لها، واستشراف مستقبلها؛ حتى تتمكن الجامعات من القيام بوظيفتها.

ومن هُنا فإن برامج الدراسات العليا تعد أحد أبرزالمرتكزات التي تعتمدها مؤسسات التعليم العالي للاستجابة لاحتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية، من حيث الجودة والتنوع (حمادنة، ٢٠١٦)؛ لذا فإن الاعتماد الأكاديمي من النوع البرامجي يركز على البرامج الأكاديمية التي تطرحها المؤسسة، حيث يتولى تقييم البرامج الأكاديمية المتخصصة وفق معايير ومؤشرات محدّدة، وعادةً يرتبط بهيئات اعتمادية فنية (صديق، ٢٠٢١)، ويُمنح للبرامج الأكاديمية المتخصصة، كالبرامج الطبية، والهندسية، وغيرها، وذلك بعد حصول المؤسسة على الاعتماد المؤسسي، وبعد تخرج أول دفعة على الأقل لضمان جودة التقويم (الغامدي، ٢٠٢٠).

وتأتي أهمية اعتماد برامج الدراسات العليا لما أشير إليه في دراسة ريوس وأوفييد و Rios and Oviedo (٢٠٢١) من القيمة المضافة التي تتمتع بها البرامج المعتمدة بالنسبة إلى سوق العمل، كما وُضِّح في السبيعي (٢٠١٩) إلى أن الاعتماد يُسهم في خدمة المجتمع عبر رفع كفاءة مخرجات التعلُّم وزيادة الثقة بها، وتحديد مدى ملاءمة الموارد لتحقيق الأهداف، كما يهدف بشكلٍ عام إلى تنمية الجودة النوعية والكيفية للبرامج؛ لذا فإنه يتطلب توفير إطار عمل مرجعي لتقويم جودة العمليات وتنميتها في ضوء مبدأ العالمية.

وعلى الصعيد العالمي، احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المكانة الأولى من بين دول العالم في الاهتمام بنظم الاعتماد الأكاديمي منذ أكثر من مئة عام، فقد قامت بتأسيس مجالس وهيئات قومية غير حكومية لوضع معايير ضمان واعتماد مؤسسات وبرامج الدراسات العليا (حمدانة، ٢٠١٦)، حيث أشارت دراسة بارسكال، ريمز، وأندرينكو-جينين Parscale, Reams, and Andrienko-Genin (٢٠٢٢) إلى أن لتطبيق الاعتمادات البرامجية الأمريكية تأثيراً إيجابياً على نتائج تعلُّم طلبة الدراسات العليا، وكذلك استبقائهم في البرامج، إضافةً إلى ارتفاع معدلات تخرجهم.

أمَّا على مستوى المملكة العربية السعودية، فمنذ عام ٢٠١٧م تقوم الجهة المختصة، ممثلةً بهيئة تقويم التعليم والتدريب بمهام التقويم والقياس والاعتماد في التعليم؛ سعيًا لرفع جودة وكفاية ومساهمة التعليم في خدمة الاقتصاد والتنمية الوطنية (هيئة تقويم التعليم والتدريب، ٢٠٢٣)؛ وذلك لكون الجامعات السعودية معنيَّة بدورٍ ريادي في تحقيق ركائز ومستهدفات برنامج تنمية القدرات البشرية الذي أشار ضمن هدفه الإستراتيجي الحادي عشر، والمرتبط برؤية المملكة (٢٠٣٠) إلى أولوية تحسين ترتيب المؤسسات التعليمية في التصنيفات العالمية عبر رفع نسبة مؤسسات التعليم العالي الحاصلة على الاعتمادات الأكاديمية (برنامج تنمية القدرات البشرية، ٢٠٢١).

وفي إطار التنافس العالمي بين الجامعات، وأهمية برامج الدراسات العليا، فإنه يتطلب على جهات الاعتماد الأكاديمي مراجعة أنظمتها في ضوء أفضل الممارسات العالمية، إذ أن تطوير نظم الاعتماد وضمان الجودة الأكاديمية المحلية يتطلب الاستفادة من خبرات جهات الاعتماد الدولية، وهذا ما تدعو إليه الشبكة الدولية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي (INQAAHE) (٢٠١٨) من أهمية تبادل أفضل الممارسات على الصعيد الدولي لإفادة الأنظمة الوطنية لضمان الجودة الأكاديمية.

وبناءً على ما سبق، أجريت هذه الدراسة لتحليل ومقارنة واقع الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا بالجامعات في كلٍّ من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تمرُّ برامج الدراسات العليا بالجامعات السعودية بتطوُّراتٍ وتحدياتٍ كبيرة، حيث بات على الجهات المعنية بدراسة ومنح الاعتماد الأكاديمي النظر في واقع نظمها ومعاييرها ومتطلباتها؛ سعيًا لرفع كفاءة مخرجات هذه البرامج وفق أطر المؤهلات ومتطلبات سوق العمل والتوجهات التنموية الوطنية.

وجاءت رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) (٢٠١٦) لتكشف عن أحد أبرز أهدافها في مجال التعليم، وهو أن تصبح خمس جامعات سعودية ضمن أفضل (٢٠٠) جامعة عالمية بحلول عام ٢٠٣٠م، وعليه أشارت نتائج دراسة الداود (٢٠١٧) إلى أنه لتحقيق تطلعات رؤية المملكة في مجال الجامعات، تأتي أهمية تطبيق وسائل تجويد التعليم العالي عبر العناية بالاعتماد الأكاديمي البرامجي، كما خلصت دراسة الزهراني (٢٠١٨) إلى وجود علاقة ارتباط بين ممارسة معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي وتحقيق رؤية المملكة (٢٠٣٠).

ونتيجةً لذلك، أشير في نتائج دراسة القحطاني (٢٠٢٢) إلى أن عمليات تطوير برامج الدراسات العليا التي تقدمها الجامعات السعودية تتطلب تنمية ثقافة الجودة والتميُّز، مع الاستجابة للتطورات والتحديات المتسارعة من أجل السعي للمساهمة في تحقيق رؤية المملكة، كما كشفت المادة الحادية والأربعون من نظام الجامعات الجديد (٢٠٢٠) في المملكة العربية السعودية إلى وجوب أن تعمل الجامعة على تحقيق الاعتماد البرامجي من هيئة تقويم التعليم والتدريب، أو من إحدى الهيئات الدولية التي تعتمدها الهيئة.

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v15i54.2170

وهذا يدعو إلى العناية بأنظمة اعتماد برامج الدراسات العليا، حيث وُضِّح في الحربي (٢٠١٥) بأن خبراء التعليم العالي يرون أن برامج الدراسات العليا التي تقدِّمها الجامعات من أرقى مستويات التعليم، وذلك من منطلق أنها تطرح لإثراء البحث العلمي، وزيادة المعرفة، والإسهام في حل مشكلات المجتمع؛ لذا تظهر الحاجة إلى تطوير نظم الاعتماد ومراجعتها في ضوء أفضل الممارسات العالمية، إذ أشير في السبيعي (٢٠١٩) إلى كون الاعتماد مدخلًا لإصلاح وتطوير البرامج؛ وعليه تأتي أهمية تطبيق المعايير المجربة من قبل الدول المتقدِّمة.

وتأسيسًا على ما سبق، ترى الباحثتان أن برامج الدراسات العليا تسهم في مواكبة مستجدات المعارف المتخصصة، وحل قضايا الميادين المختلفة، وذلك عبر مخرجاتها البشرية المؤهلة علميًا وعمليًا، ومنتجاتها العلمية والفكرية والتطبيقية التي ترفع من الاقتصاد المعرفي؛ لذا فإنه يتطلب دراسة واقعها في ضوء الخبرات والتجارب العالمية؛ لذا سعت الدراسة الحالية إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ما واقع الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا بالجامعات في كلٍّ من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية؟

٢- ما أوجه التشابه والاختلاف بين الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا بالجامعات في كلٍّ من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية؟

٣- ما أوجه الاستفادة من خبرة الولايات المتحدة الأمريكية في الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا بالجامعات السعودية؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

الأهمية النظرية: تتجلَّى في مواكبتها لأهداف رؤية المملكة (٢٠٣٠) بالسعي لتجويد وتطوير البرامج العلمية في الجامعات السعودية، كما تأتي مع اتجاه الجامعات لنظم الاستقلالية التي تشير إلى أهميَّة الاعتماد الأكاديمي، إضافةً إلى أهميتها في توفير قاعدة معرفية، ومرجعٍ علميٍّ لبناء الدراسات الأخرى.

الأهمية التطبيقية: من المأمول أن تساعد نتائج هذه الدراسة القائمين على نظام الاعتماد المحلي في تطوير الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا، وكذلك مساعدة المسؤولين عن ضمان الجودة في الجامعات السعودية على تحديد أفضل نظم الاعتماد البرامجية الدولية في العلوم الإنسانية من أجل رفع الكفاءة وتحقيق جودة المخرجات وقياسها.

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

١- التعرُّف على واقع الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا بالجامعات في كلٍّ من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

٢- تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا بالجامعات في كلٍّ من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

٣- تقديم أوجه الاستفادة من خبرة الولايات المتحدة الأمريكية في الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا بالجامعات السعودية.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على التعرُّف على واقع الاعتماد الأكاديمي من النوع البرامجي، وذلك لبرامج الدراسات العليا في العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجامعات السعودية والأمريكية وفقًا لأوجه المقارنة الرئيسة، وتحديد أوجه التشابه والاختلاف، إضافةً إلى تحديد أوجه الاستفادة.

الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على تحليل الاعتماد الأكاديمي من النوع البرامجي في الوثائق لكلٍّ من جهات الاعتماد بالمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

الحدود الزمانية: طبقت الدراسة - بعد توفيق الله - في المدى الزمني للعام الجامعي (١٤٤٤هـ).

مصطلحات الدراسة:

تناولت الدراسة عددًا من المفاهيم، ويمكن تعريف أبرزها على النحو الآتي:

١- الاعتماد الأكاديمي/ البرامجي:

- التعريف الاصطلاحي: هو "تقييم البرامج في مؤسسةٍ ما، والتأكد من جودة هذه البرامج، ومدى مناسبتها لمستوى الشهادة الممنوحة" (الغامدي، ٢٠٢٠، ص.٦٠).
- التعريف الإجرائي: هو التقويم الخارجي الذي تجريه الجهات المانحة وفق معايير ومتطلبات محدَّدة لاعتماد برامج الدراسات العليا في العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجامعات السعودية والأمريكية، وتقييم مدى مطابقتها لهذه المعايير وقدرتها على استيفاء المتطلبات من أجل منح شهادة ضمان جودة تخصصية.

٢- برامج الدراسات العليا:

- التعريف الاصطلاحي: هي البرامج الدراسية التي تلي مرحلة البكالوريوس، والتي يتابع فيها الطالب دراسته بإشراف أحد أعضاء هيئة التدريس للحصول على درجة الماجستير، أو الدكتوراه في تخصص دراسي محدَّد (حمادنة، ٢٠١٦).
- التعريف الإجرائي: هي مجموعة البرامج الإنسانية والاجتماعية المقدَّمة في الجامعات السعودية والأمريكية ذات الخطة المتخصِّصة للتأهيل في الحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه، والخاضعة لمعايير ومتطلبات أحد جهات الاعتماد الأكاديمي المحليَّة.

الدراسات السابقة

يمثل الاعتماد الأكاديمي البرامجي موضوعًا مهمًا لضمان جودة برامج مؤسسات التعليم العالي؛ وعليه أجريت مجموعة من الدراسات التي تناولت البحث عنه، ومنها دراسة الشرجبي، المطري، والشيباني (٢٠٢٢) التي هدفت إلى التعرُّف على التجارب العالمية في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، وتقديم مقترح تطويري للجامعات اليمنية، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب تحليل المحتوى، لتحليل عينةٍ متمثلةٍ بمجموعة من الدراسات العربية، وتوصلت إلى أن التجربة الأمريكية أشارت إلى أن تقييم مؤهلات الخريجين في الالتحاق بالوظائف يعتمد على اعتماد جامعاتهم وبرامجهم، إضافةً إلى أهمية الاعتماد في توجيه وإرشاد الطلبة عند التحويل بين الكليات والجامعات.

كما سعت دراسة بارسكال، ريمز، وأندرينكو-جينين (Parscale, Reams, and Andrienko-Genin) (٢٠٢٢) إلى دراسة نظام الاعتماد البرامجي لتعليم إدارة الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية، واعتمدت المنهج الكمي باستخدام تحليل المحتوى والاستبانة، عبر تحليل تقارير الدراسة الذاتية، واستجابة عينةٍ متمثلةٍ بعدد

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v15i54.2170

(٤٥) من طلبة البكالوريوس والدراسات العليا، وأشير في النتائج إلى أن هناك ارتباطًا بين إدارة الجودة (الاعتماد) ونتائج تقييم نتائج تعلم الطلاب، إضافةً إلى أهمية الحصول على الاعتمادات البرامجية من الجهات المعترف بها من قِبل مجلس اعتماد التعليم العالي.

فيما هدفت دراسة أمين، الشرجبي، والمطري (٢٠٢٠) إلى تحليل أنظمة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في بعض الدول الأجنبية، وكذلك بعض الدول العربية، وأستخدم لذلك منهج الدراسة المقارنة عبر تحليل الوثائق ذات العلاقة، وخلصت الدراسة إلى أن البناء التنظيمي لهيئات الاعتماد الأمريكية يديرها مجلس غير حكومي، والعمل فيه طوعي، كما يدير عمليات الاعتماد الأكاديمي هيئات مستقلة لا تتبع جهة حكومية، والاعتماد على معايير برامجية متناسبة مع خصوصية البرامج، كما يتم نشر قوائم المؤسسات المعتمدة وترتيبها.

وسعت دراسة جيبونز ووايت (Gibbons and White) (٢٠١٩) إلى تحديد أطر الاعتماد الخاصة ببرامج علوم المكتبات والمعلومات في كل من الولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا، ونيوزيلندا، وكذلك تحديد أوجه التشابه والاختلاف الرئيسة، وأستخدم لذلك المنهج المقارن والتاريخي، بالاستعانة بأداة تحليل المحتوى لتحليل البيانات من الوثائق المنشورة، وأشارت النتائج إلى اختلاف نماذج الاعتماد لهذه البرامج باختلاف تصميمات وتخصصات البرامج، على الرغم من وجود عناصر مشتركة.

وأيضًا هدفت دراسة السيد عبده، السيد صالح، ومحسن (٢٠١٨) إلى الاستفادة من النماذج العالمية في مجال إدارة الجودة الشاملة لإصلاح المؤسسة التعليمية في العالم العربي، ولتحقيق هدف الدراسة أستخدم المنهج الوصفي عبر التحليل الوصفي للوثائق، وتوصلت إلى أن العمل في مؤسسات الاعتماد الأكاديمي البرامجي هو عمل تطوعي، ويجري عبر مراجعة عمليات التقييم الذاتي، وإجراء الزيارة الميدانية مرةً كل عام، وكذلك العمل على جذب المتطوعين المهتمين الجدد للانضمام للمؤسسة.

كما هدفت دراسة ضحاوي والعاصي (٢٠١٦) إلى عرض نظم ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي المتبعة بأمريكا وكندا، وإلى استخلاص الدروس المستفادة منهما في مصر، واتبعت في ذلك المنهج المقارن، باستخدام الأسلوب التحليلي المقارن عبر تحليل الوثائق اللازمة، وتوصلت إلى أهمية الاستفادة من الخبرة الأمريكية في وجود الاعتراف الذي يهدف لتقييم أداء هيئات الاعتماد عبر منظمات خاصة بذلك، بجانب مراعاة خصوصية وتنوع معايير الاعتماد البرامجي وفقًا لمجالات التخصصات، والاستفادة من ربط التمويل الحكومي الفيدرالي بحصول البرنامج على الاعتماد.

إضافةً إلى سعي دراسة الحربي (٢٠١٢) إلى دراسة واقع نظم اعتماد برامج التعليم العالي المستمر بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وتحديد الإفادة منها في الجامعات السعودية، واعتمدت على المنهج الوصفي التفسيري المقارن، عبر جمع المعلومات والبيانات، وأشارت النتائج إلى كون مؤسسات الاعتماد الأمريكية مستقلة عن الحكومة، ومُعترف بها من الجهات الرسمية، كما ركزت معايير الاعتماد البرامجي على نوعية محدَّدة من المعايير، وتتضمن إجراءات الاعتماد تسجيل المؤسسة، وإبداء رغبتها في التقدُّم بالاعتمادات، كما تبدأ عمليات الاعتماد بتوقيع عقد بين الأكاديمية والمؤسسة، إضافةً إلى ظهور جدول زمني لإنجاز إجراءات الاعتماد.

التعليق على الدراسات السابقة

من عرض وتحليل الدراسات السابقة، يتضح الاهتمام بدراسة الاعتماد الأكاديمي، حيث يظهر اتفاق بعض أهداف الدراسات مع الدراسة الحالية في عدد من أهدافها، وكذلك تشابهت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة فيما يتعلق بالمنهج البحثي، حيث اتفقت مع بعض الدراسات في استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما اتفقت مع بعض الدراسات الأخرى في استخدام المنهج المقارن، بينما اختلفت مع منهجية دراسة بارسكال، ريمز، وأندرينكو-جينين (Parscale, Reams, and Andrienko-Genin) (٢٠٢٢) التي استخدمت المنهج الكمي.

ومن جانب أداة الدراسة، فقد اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الاستعانة بأداة تحليل المحتوى لتحليل الوثائق. أمّا بالنسبة إلى مجتمع الدراسة فقد ظهر اتفاق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدام وثائق الاعتماد في دولتي المقارنة كمجتمع للبحث، في حين استخدمت دراسة بارسكال، ريمز، وأندرينكو-جينين (Parscale, Reams, and Andrienko-Genin) (٢٠٢٢) أداة الاستبانة وعينة متمثلة بالطلبة كأداة ومجتمع آخر.

واستناداً على تحليل الدراسات السابقة، يمكن الإشارة إلى أن الدراسة الحالية استفادت من الدراسات السابقة في بناء بعض محاور ومجالات أداتها المعنية بتحليل محتوى الوثائق، بينما يتضح تميُّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في انفرادها بدراسة واقع الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا بصورةٍ خاصةٍ في كل من دولتي المقارنة، مع تحديد أوجه الاستفادة من الخبرة الأمريكية.

منهج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة أستخدم المنهج الوصفي التحليلي والمقارن اللذان يقومان على جمع وتحليل محتوى البيانات في دولتي المقارنة، وإجراء المقارنة من حيث أوجه الشبه والاختلاف؛ وذلك لتحديد أوجه الاستفادة التي قد تطوِّر الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا بالجامعات السعودية في ضوء الخبرة الأمريكية.

مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الوثائق المنظمة للاعتماد الأكاديمي البرامجي في دولتي المقارنة، واختيرت عينة غرضية (قصدية) من مجتمع الدراسة المحدَّد، وتمثلت بوثائق اللوائح والأنظمة والأدلة المنظمة للاعتماد الأكاديمي البرامجي من قِبل جهات الاعتماد، والتي جُمعت بصورةٍ إلكترونية، حيث جرى تحديد المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي - مركز اعتماد - التابع لهيئة تقويم التعليم والتدريب كالجهة المانحة للاعتماد البرامجي في المملكة العربية السعودية.

أمّا بالنسبة إلى الجهات الأمريكية المانحة للاعتماد البرامجي فتعدَّدت بتنوع مجالات اعتماداتها التخصُّصية في علوم محدَّدة، حيث جرى تحديد واختيار العينة الموضحة في جدول (١) في ضوء مجموعة من المحدِّدات والاشتراطات، وذلك كما يأتي:

- أن تكون الجهات المانحة للاعتماد البرامجي لبرامج الدراسات العليا حاصلةً على الاعتراف من قِبل مجلس اعتماد التعليم العالي (CHEA) أو وزارة التعليم الأمريكية (USDE).
- أن تكون الجهات المانحة للاعتماد البرامجي معنيَّةً بمنح الاعتمادات لبرامج الدراسات العليا في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v15i54.2170

- أن تكون الجهات المانحة للاعتماد البرامجي معنيّة ببرامج الدراسات العليا الاعتيادية أو المستمرة دون المهنية- التنفيذية-؛ لقلّة معايير البحث العلمي المرتبطة باعتمادها.

وبناءً على محدِّدات الدراسة جرى تحديد جمعية علم النفس الأمريكية - لجنة الاعتماد (APA-CoA)، مجلس الاعتماد لكليات وبرامج إدارة الأعمال (ACBSP)، جمعية المكتبات الأمريكية - لجنة الاعتماد (ALA-CoA)، ومجلس تعليم الخدمة الاجتماعية - لجنة الاعتماد (CSWE -COA) كعينة الجهات الأمريكية المانحة للاعتماد البرامجي.

جدول (١)؛ خصائص عينة الدراسة

	مرجعية المستند	عدد المستندات
المملكة العربية السعودية	هيئة تقويم التعليم والتدريب - مركز اعتماد	٥
الولايات المتحدة الأمريكية	جمعية علم النفس الأمريكية - لجنة الاعتماد (APA-CoA)	٦
	مجلس الاعتماد لكليات وبرامج إدارة الأعمال (ACBSP)	٦
	جمعية المكتبات الأمريكية - لجنة الاعتماد (ALA-CoA)	٥
	مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية - لجنة الاعتماد (CSWE -COA)	٥
	المجموع	٢٧

يتضح من جدول رقم (١) أن عينة الدراسة تضمَّنت (٢٧) وثيقة رسمية متعلِّقة بمجالات التحليل المحدَّدة، وذلك لعمليات الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا في دولتي المقارنة.

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة أستخدمت أداة تحليل المحتوى، والتي صُمِّمت كاستمارة لغرض جمع البيانات من المستندات المحدَّدة، وتكوَّنت الاستمارة من العناصر التالية: (الدولة، عنوان الوثيقة، مصدر الوثيقة، تاريخ الوثيقة، مجال التحليل، ووحدة / موضوعات التحليل).

وتضمَّنت الأداة سبع مجالات للتحليل والمقارنة، وهي: (الجهة المانحة للاعتماد، البناء التنظيمي، نطاق الاعتماد، متطلبات الاعتماد، نماذج الاعتماد، معايير الاعتماد، وسياسات الاعتماد).

صدق أداة الدراسة

جرى حساب صدق الأداة عن طريق ما الآتي:

- **الصدق الظاهري:** عُرضت الأداة بعد الانتهاء من بنائها على أربعة محكمين من ذوي الاختصاص، وفي ضوء مقترحاتهم وآرائهم جرى التعديل والتطوير على الأداة، ثمَّ أخرجت بصورتها النهائية.

- **الصدق النظري:** جرى التأكد من مدى اتساق دلالات البيانات المجمَّعة والمحلَّلة مع التفسير النظري، ويمكن للدراسة أن تثبت ذلك من المعقولية النظرية للنتائج.

ثبات أداة الدراسة

جرى التأكد من الثبات النوعي ومدى اتساقه مع الإجراءات المتبعة باتخاذ أكبر عدد ممكن من الخطوات التشغيلية، كما أتبعت الأساليب الآتية:

- **الثبات عبر الزمن:** اتبعت طريقة الاتفاق في نتائج التحليل عبر الزمن، وجرى الحصول على ذات نتائج التحليل في أوقات متباعدة.

-**ثبات صدق المحكمين:** للتأكد من ثبات صدق المحكمين طبِّقت معادلة (كوبر) للتأكد من الثبات؛ وذلك لحساب معدل الاتفاق لكل عنصر من عناصر الاستبانة كما يأتي:

معادلة (كوبر) لمعدل الاتفاق= عدد مرات الاتفاق / (عدد مرات الاتفاق + عدد مرات عدم الاتفاق) *١٠٠

وبلغت متوسطات معدلات اتفاق المحكمين على محاور الاستمارة (٩١.٩٧٪) واعتبرت الدراسة أن ما زاد عن (٨٥٪) يُعد معامل اتفاق عالٍ يعززمن صدق الاستمارة، وصلاحية عناصرها، ومجالاتها للبحث والتحليل.

أسلوب تحليل البيانات

اتبع النمط النوعي في تحليل المحتوى باستخدام الطريقة الاستنباطية، وذلك بتحليل الوثائق المنظمة للاعتماد الأكاديمي البرامجي في مجتمعي المقارنة عبر تصنيف وتفريغ البيانات في الأداة.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

في هذا الجزء جرى عرض ومناقشة نتائج تحليل (٣٧) مستنداً مرجعيًا بالدول المقارنة، وذلك من الإجابة عن أسئلة الدراسة كما يأتي:

نتائج إجابة السؤال الأول والذي ينص على: "ما واقع الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا بالجامعات في كلٍّ من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية؟".

للإجابة عن هذا السؤال جرى عرض واقع الاعتماد الأكاديمي البرامجي في كل من دول المقارنة في الجداول التالية وفقًا لمجالات للتحليل والمقارنة كما يأتي:

أولًا: أنظمة الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا في دولتي المقارنة:

عُرضت أنظمة الاعتماد الأكاديمي البرامجي في كل من دول المقارنة في الجداول الآتية بالرجوع إلى وثائق عديدة، وهي هيئة تقويم التعليم والتدريب (٢٠٢٣)، هيئة تقويم التعليم والتدريب (٢٠٢٢أ)، هيئة تقويم التعليم والتدريب (د.ت.)، ACBSP (2023A)، ACBSP (2023B)، APA Accreditation (2023A)، APA Accreditation (2023B)، APA Accreditation (2023C)، APA Accreditation (2023D)، ALA (2023A)، ALA (2023B)، CSWE (2023A)، CSWE (2023B)، وCSWE (2023C):

جدول (٢): أنظمة الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا في دولتي المقارنة

أوجه المقارنة	المملكة العربية السعودية	الولايات المتحدة الأمريكية

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v15i54.2170

الجهة المانحة للاعتماد	المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي - مركز اعتماد – (NCAAA)، وهو أحد المراكز التابعة لهيئة تقويم التعليم والتدريب، وهو الجهة الوحيدة المسؤولة عن تقويم واعتماد جميع مؤسسات وبرامج التعليم العالي.	وفقاً لمحدِّدات الدراسة جرى تحديد الجهات الآتية: - جمعية علم النفس الأمريكية - لجنة الاعتماد (APA-CoA). - مجلس الاعتماد لكليات وبرامج إدارة الأعمال (ACBSP). - جمعية المكتبات الأمريكية - لجنة الاعتماد (ALA-CoA). - مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية - لجنة الاعتماد (CSWE -COA).
البناء التنظيمي	جهة ذات شخصية اعتبارية ومستقلة مالياً وإدارياً، وترتبط تنظيمياً برئيس مجلس الوزراء.	جهات مستقلة إدارياً ومالياً -غير ربحية-، حاصلة على اعتراف وزارة التعليم الأمريكية ومجلس اعتماد التعليم العالي كجهة معترف بها لاعتماد برامج الدراسات العليا التخصصية.
نطاق الاعتماد	يتمثل نطاق الاعتماد البرامجي بكونه محلي، وذلك لاعتماد البرامج بشكل عام.	يتمثل نطاق الاعتماد البرامجي بكونه محلي ودولي، وذلك لاعتماد برامج الدراسات العليا كل تخصص على حدة.
متطلبات الاعتماد	يتطلب على البرنامج استيفاء مجموعة من المتطلبات، وهي: (الترخيص النهائي للبرنامج، تقرير التوافق مع الإطار الوطني للمؤهلات، توفر متطلبات الاعتماد المؤسسي، تقديم الأدلة التعريفية للطلاب وهيئة التدريس، تقديم نظام ضمان جودة البرنامج وتقارير أدائه، تقديم توصيف البرنامج والمقررات الدراسية، تقديم خطة قياس مخرجات التعلم وتقارير القياس، تخرج دفعة واحدة من البرنامج، تكوين اللجنة الاستشارية للبرنامج، تقديم مؤشرات الأداء الرئيسة والمقارنة المرجعية، تقديم الدراسة الذاتية للبرنامج، تقديم الخطة التنفيذية للبحث العلمي ومتابعتها، وتقديم نظام الإشراف العلمي).	يتطلب على البرنامج استيفاء مجموعة من المتطلبات، وهي: (وثائق الموافقة على ترخيص البرنامج، توفر الاعتماد المؤسسي من قِبل إحدى الهيئات الإقليمية الست في الولايات المتحدة، أمَّا خارجها فيجب أن يكون لدى الجامعات اعتماد مؤسسي معادل، الخطة الإستراتيجية للمؤسسة والبرنامج، نسخة من الميزانية المالية للبرنامج، تقرير الدراسة الذاتية للبرنامج، توصيف البرنامج، شهادات جميع أعضاء هيئة التدريس، السياسات الأكاديمية الطلابية، وثائق اعتماد برامج المستوى الأول كالبكالوريوس قبل الماجستير، والماجستير قبل الدكتوراة، الملف التنظيمي، الوصف التنظيمي، إرفاق التحديات التنظيمية، الهيكل التنظيمي للمؤسسة والبرنامج، تخرج دفعة واحدة من البرنامج، أدلة لآليات التواصل والاتصال الإلكترونية ذات الاتجاهين، التقرير السنوي للبرنامج، تقرير اتساق البرنامج مع الكفاءات التخصصية، تقرير مؤشرات الأداء وتقويم البرنامج، تقديم نظام التعليم المباشر وعن بُعد، تقديم نظام الإشراف العلمي المباشر وعن بُعد).

تبيَّن عبر الاستعراض السابق في جدول رقم (٢) أن واقع الاعتماد الأكاديمي من جانب البناء التنظيمي للجهات المانحة للاعتماد في كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية يقوم على الاستقلالية الإدارية والمالية.

أمَّا من جانب متطلبات الاعتماد، فاتضح أن جميع الجهات المانحة للاعتماد تتطلب على برامج الدراسات العليا استيفاء مجموعة من المتطلبات، كما اتضح بأن واقع نطاق الاعتماد البرامجي الخاص ببرامج الدراسات العليا في المملكة العربية السعودية محلي عام فقط، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية فهو محلي ودولي متخصص.

ثانيًا: نماذج ومعايير الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا في دولتي المقارنة:

وُضِّحت نماذج ومعايير الاعتماد الأكاديمي البرامجي في كل من دول المقارنة في الجداول الآتية من الرجوع إلى هيئة تقويم التعليم والتدريب (٢٠٢٢ب)، هيئة تقويم التعليم والتدريب (٢٠٢٢ج)، ACBSP (2023C)، ACBSP (2023D)، APA Accreditation (2023E)، ALA (2023B)، ALA (2023C)، ALA (2023D)، CSWE (2023B)، CSWE (2023C)، CSWE (2023D)، و(2023E) CSWE:

جدول (٣): نماذج ومعايير الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا في دولتي المقارنة

أوجه المقارنة	المملكة العربية السعودية	الولايات المتحدة الأمريكية
نماذج الاعتماد	يقدم المركز مجموعة من النماذج التي يجري العمل في ضوئها، وهي: (مقاييس التقويم الذاتي لبرامج الدراسات العليا، تقرير دراسة التقويم الذاتي للبرنامج، مؤشرات الأداء الرئيسة للبرامج، توصيف البرنامج، توصيف المقرر الدراسي، التقرير السنوي للبرنامج، وتقرير المقرر الدراسي)، كما يجري العمل وفق وثيقة الإطار الوطني للمؤهلات.	تقدم جهات الاعتماد مجموعة من النماذج التي يجري العمل في ضوئها، وهي: (تقرير الدراسة الذاتية للبرنامج، التقرير السردي للبرنامج، التقرير السنوي للبرنامج، نموذج مفرغ للوائح التنفيذية للبرنامج، نموذج مؤشرات الأداء للبرنامج، نموذج المقارنات المرجعية، كفاءات الممارسة المتخصصة ومصفوفة المناهج، عينة من الأدلة المنهجية لممارسات البرنامج المتخصصة، ونموذج نهج فريق الاعتماد).
معايير الاعتماد	تتضمن (٦) معايير، ويشمل كل معيار مجموعة من المحكات المختلفة، وهذه المعايير هي: (إدارة البرنامج وضمان جودته، التعليم والتعلُّم، الطلاب، هيئة التدريس، مصادر التعلُّم والمرافق والتجهيزات، والبحوث العلمية والمشاريع).	يتباين عدد المعايير باختلاف جهة الاعتماد، حيث يتراوح عددها من (٧) إلى (٤) معايير، وتتضمن مجموعة من المحكات، مع توضيح للشواهد اللازم توفيرها في كل محك؛ لدعم الامتثال بالمعايير، وفيما يلي توضيح لها: **APA-CoA** (سياق المؤسسة والبرنامج، الأهداف والكفاءات والمناهج والنتائج، الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس). **ACBSP** (القيادة، التخطيط الإستراتيجي، الطلبة وأصحاب المصلحة، تعلُّم الطلبة، الهيئة التدريسية، المناهج الدراسية، ووحدة الأعمال). **ALA-CoA**

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v15i54.2170

	(التخطيط المنهجي والتنظيمي، مخرجات التعلّم والمناهج الدراسية، أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، والبنية التحتية).
	CSWE -COA
	(رؤية ورسالة البرنامج، التعليم الميداني، التنوع، والتقييم).

يتضح من جدول رقم (٣) أن واقع معظم نماذج ومعايير الاعتماد المقدّمة في المملكة العربية السعودية تتسم بأنها عامة لترتبط بمختلف التخصصات العلمية، بينما اتسمت مجموعة من المعايير والنماذج بالتخصصية في دولة المقارنة؛ وقد يعود ذلك إلى أن الجهات الأمريكية المانحة للاعتماد معنية بمنح الاعتمادات البرامجية في مجالات علمية مُحدّدة.

ثالثًا: سياسات الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا في دولتي المقارنة:

للإجابة عن هذا السؤال جرى عرض واقع الاعتماد الأكاديمي البرامجي في كل من دولتي المقارنة في الجداول الآتية، وذلك من العودة إلى أهم السياسات الواردة في هيئة تقويم التعليم والتدريب (٢٠٢٢أ)، ACBSP (2023E)، ACBSP (2023F)، APA Accreditation (2023C)، APA Accreditation (2023D)، APA Accreditation (2023F)، ALA (2023B)، ALA (2023C)، ALA (2023E)، CSWE (2023A)، CSWE (2023B)، CSWE (2023D)، وCSWE (2023E):

جدول (٤): سياسات الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا في دولتي المقارنة

وجه المقارنة	سياسات الاعتماد
المملكة العربية السعودية	- الإشراك والأخذ بآراء المستفيدين وأصحاب المصلحة في نظام ضمان الجودة. - يشترط المركز على البرامج أن تستعين بمشورة مستقلة بشأن الجوانب التي يجرى تقويمها؛ للتحقق من دقة التقويم وموضوعيته، وإرفاق تقرير المُقوّم المستقل مع الدراسة الذاتية. - يستمر الاعتماد الكامل للبرنامج لخمس سنوات، بينما فترة الاعتماد المشروط للبرنامج هي سنتان كحد أقصى. - يقوم البرنامج المعتمد بتحديث بياناته وتقديم ملف سنوي للبرنامج، أمّا بالنسبة للبرامج الحاصلة على الاعتماد المشروط فإنها تتقدم بطلب مدعوم بأدلة لإزالة الشروط. - يُتيح المركز للبرامج الكشف عن حالة اعتمادها في المنشورات الإعلامية والمواقع الإلكترونية باستخدام بيان محدّد النص. - ينشر المركز قائمة كاملة ومُحدثة بانتظام بحالة المؤسسات والبرامج من الاعتماد الأكاديمي، والتغييرات التي تطرأ على حالة اعتمادها عبر موقعه على الشبكة العنكبوتية، كما ينشر قائمة بالمؤسسات والبرامج التي تقدمت بطلبات للحصول على اعتماد، أو التي في طور الاعتماد.
الولايات المتحدة الأمريكية	- يوجد جدول زمني ثابت ومعلن من قِبل جهة الاعتماد يوضح التواريخ الخاصة بدراسة طلبات التأهل للاعتماد، وتواريخ الزيارات الميدانية، وإعلان منح الاعتماد وحالاته، والأطر الزمنية الخاصة بكل مرحلة. - يُعد البرنامج مرشحًا للاعتماد، ويأخذ حالة "برنامج مرشح للاعتماد" بعد التأكد من استيفائه للمتطلبات الأولية للتقديم وتوقيع العقد. - تقدم جهة الاعتماد مجموعة من الكفاءات التخصصية المحدّدة للبرنامج؛ وعليه يتطلب على البرنامج المتقدّم للاعتماد الاتساق معها.

- الأخذ بآراء المستفيدين وجميع أصحاب المصلحة والمجتمع المحلي في البرنامج من جانب مخرجاته، ومدى ضمان جودته.
- قد تجرى الزيارات الميدانية التقييمية بالتعاون مع وكالات الاعتماد الأخرى التخصصية بعد موافقة الجامعة.
- يشترط على البرنامج الإفصاح عن حالة اعتماد البرنامج (كامل، مشروط، مرشح، منسحب) في موقعه الإلكتروني، وفي حال ترشحه مبدئًا لأهلية الاعتماد فإنه يتطلب عليه إشعار الطلبة والجامعة ببيان محدَّد النص.
- يشترط على البرنامج المعتمد أن يوفر المعلومات الموثوقة للمجتمع عن مستويات أدائه، ويعلن ذلك بصورة عامة، بما في ذلك تحصيل الطلبة، مثل: معدلات الاستبقاء، التخرج، والتوظيف.
- تشجع جهة الاعتماد كل برنامج على إتاحة الدراسة الذاتية للجمهور، كما تقوم الجهة بإذن من البرنامج والجامعة بإتاحة الدراسة الذاتية للبرامج المعتمدة.
- تمنح الاعتمادات البرامجية لمدة (٧-١٠) سنوات يجري فيها إجراء الزيارات الميدانية، وتطلب تقارير ضمان الجودة الأكاديمية، بينما فترة الاعتماد المشروط للبرنامج هي سنتان كحد أقصى، مع تقديم تقرير الحالة.
- تدخل جميع البرامج بعد اعتمادها كأعضاء في جهة الاعتماد، ويشار إلى حصولها على الاعتماد، مع العضوية في الجهة.
- يُسمح للبرامج المرشحة للاعتماد أو المعتمدة بحضور الاجتماعات المفتوحة، وورش العمل، والدورات التدريبية التي تقدمها الجهة.
- يُجرى اجتماع سنوي لجميع برامج الدراسات العليا المعتمدة أو المرشحة لمناقشة أبرز القضايا.
- يوفر الاعتماد اعترافًا عالميًا ببرامج الدراسات العليا ومجال عملها، وتسويق أفضل لخريجي البرامج في سوق العمل، كما تشترط بعض الولايات في متطلبات التوظيف الحصول على درجة علمية معتمدة برامجيًا.
- يسري الاعتماد بأثر رجعي على الطلاب الذين أكملوا متطلبات الحصول على درجة علمية في غضون (٢٤) شهرًا قبل تاريخ منح الاعتماد.
- يساند الاعتماد البرامجي سهولة تنقل طلبة برامج الدراسات العليا المعتمدة بين الكليات والجامعات.
- تؤكد جهات الاعتماد بأن تمويل البرامج من الأموال الفيدرالية يرتبط بحصولها أو ترشيحها للاعتماد البرامجي.
- تلتزم جهات الاعتماد بنشر قائمة محدثة بالبرامج المعتمدة، والتغييرات التي تطرأ على حالة اعتمادها.

يتضح من جدول رقم (٤) أن واقع سياسات الاعتماد الأكاديمي تقوم بصورة عامة على أخذ آراء المستفيدين وأصحاب المصلحة، إلى جانب التزام الجهة المانحة للاعتماد بنشر قوائم البرامج المعتمدة.

نتائج إجابة السؤال الثاني والذي ينص على: "ما أوجه التشابه والاختلاف بين الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا بالجامعات في كلٍّ من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية؟".

تمَّت الإجابة عن هذا السؤال في ضوء نتائج السؤال الأول للدراسة، حيث ظهرت مجموعة من أوجه التشابه والاختلاف لواقع الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا في كل من دول المقارنة كما يأتي:

وجه المقارنة الأول: أنظمة الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا.

تتشابه الدول المقارنة فيما يتعلق بالبناء التنظيمي، حيث تتسم الجهات المانحة للاعتماد بالاستقلالية الإدارية والمادية؛ ممَّا يمنحها الحرية في إدارة شؤونها الداخلية، ورسم هياكلها التنظيمية وممارسة وظائفها الإدارية، وكذلك وضع القواعد المالية والتصرُّف بها، بينما تشير الجهات الأمريكية المانحة للاعتماد إلى كونها

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v15i54.2170

غير ربحية وطوعية في ممارسات عملها، وتتفق هذه النتيجة مع ما وَرد في دراسة أمين، الشرجبي، والمطري (٢٠٢٠) ودراسة الحربي (٢٠١٢) في أن من يدير عمليات الاعتماد الأكاديمي في الولايات المتحدة الأمريكية هي هيئات مستقلة لا تتبع جهة حكومية، والعمل بها طوعي، وكذلك دراسة السيد عبده، السيد صالح، ومحسن (٢٠١٨) التي وضّحت أن العمل الذي تقوم به هذه المؤسسات الأمريكية هو عمل تطوعي، حيث تقوم المؤسسات بجذب المتطوعين المهتمين الجدد للانضمام.

كما يظهر الاختلاف في الطبيعة التنظيمية لنوع الجهات المانحة للاعتماد بين دول المقارنة، حيث تمثل الجهة المانحة بالمملكة العربية السعودية مركزاً للاعتماد يتبع هيئة مستقلة معنية بتقويم التعليم والتدريب، بينما تعدّدت أنواع الجهات المانحة للاعتماد في الولايات المتحدة الأمريكية، فمنها مجالس الاعتماد المستقلة، أو لجان الاعتماد التابعة إلى المجالس واللجان المتخصصة في مجال علمي مُحدّد، في حين تتشابه دول المقارنة في كون نطاقها للاعتماد البرامجي محلي، وكذلك يتضح بأن للمملكة العربية السعودية جهة وطنية واحدة مسؤولة عن منح الاعتمادات بما فيها الاعتماد البرامجي، إذ يتبيّن بأن اعتمادها لبرامج الدراسات العليا موحد وعام لجميع التخصصات العلمية، كما أن نطاقه محلي.

في المقابل، تظهر التخصصية في عمليات الاعتماد الأكاديمي بالولايات المتحدة، حيث تتكفل وتتخصص كل جهة مانحة للاعتماد بمراجعة واعتماد برامج دراسات عليا في تخصص محدّد، كما أن بعض الجهات المانحة للاعتماد بها يتسع نطاق اعتمادها ليكون دوليًا، أمّا على الصعيد الوطني الأمريكي فإنه يتطلب على هذه الجهات الحصول على الاعتراف من قِبل وزارة التعليم الأمريكية ومجلس اعتماد التعليم العالي كجهة موثوقة لقياس جودة البرامج بها؛ وقد يعود ذلك لتأكيد قيام أنظمتها وسياساتها على مراجعات ومساءلات دورية خارجية وشاملة، من أجل تأكيد توافق أنظمة وعمليات جهة الاعتماد مع أسس ضمان الجودة الأكاديمية والتحسين المستمر، وهذا ما أشارت له دراسة بارسكال، ريمز، وأندرينكو-جينين Parscale, Reams, and Andrienko-Genin (٢٠٢٢) ودراسة ضحاوي والعاصي (٢٠١٦) ودراسة الحربي (٢٠١٢) إلى وجود الاعتراف الذي يهدف لتقييم أداء هيئات الاعتماد الأمريكية.

ومن جانب متطلبات الاعتماد فيظهر اتفاق دول المقارنة في معظم المتطلبات، وتتضح أبرز الاختلافات في طلب جهة الاعتماد بالمملكة العربية السعودية لتكوين لجنة استشارية للبرنامج؛ وقد يعود ذلك لتوطيد علاقة البرنامج بسوق العمل، والوقوف على متطلباته واحتياجاته، وتقويمه وتطويره من قِبل متخصصين خارجيين، إضافةً إلى رفع كفاءة قراراته وخططه.

بينما تتطلب جهات الاعتماد الأمريكية نسخة من الميزانية المالية للبرنامج، وكذلك للملف التنظيمي الذي يمثل دليلًا لاتساق البرنامج وممارساته مع الجامعة، إلى جانب الوصف التنظيمي لوصف بيئة الجامعة وعلاقاتها، وإرفاق التحديات التنظيمية لوصف البيئة التنافسية للجامعة، كما تجدر الإشارة إلى أن الجهات الأمريكية المانحة للاعتماد تشترط تقديم نظام التعليم والإشراف العلمي المباشر وعن بُعد كأحد متطلبات التقديم؛ وقد يُعزى ذلك إلى تزايد الإقبال على أنماط التعليم والإشراف العلمي القائم عن بُعد، أو بصورة مدمجة من أجل مواجهة الأزمات الطارئة.

وجه المقارنة الثاني: نماذج ومعايير الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا:

تتفق دول المقارنة فيما تقدّمه من نماذج موَحدة خاصة باستكمال متطلبات الاعتماد لبرامج الدراسات العليا، حيث تتفق في تقديم نموذج لتقرير الدراسة الذاتية، ونموذج لتقرير البرنامج، ونموذج مؤشرات الأداء، بينما تقدم

جهة الاعتماد بالمملكة العربية السعودية مجموعة إضافية من النماذج، وهي: (توصيف المقررات، وتقرير المقرر الدراسي)؛ ممَّا يساعد البرنامج على توحيد الجهود وتطوير المقررات الدراسية، بجانب نقل الخبرات والتجارب الخاصة بكل عضو هيئة تدريس إلى آخر، وكذلك توثيق تعلُّم الطلبة، إضافةً إلى تلبية متطلبات جهة الاعتماد.

أمَّا بالنسبة إلى أوجه الاختلاف المتعلقة بنماذج جهات الاعتماد الأمريكية فظهرت في تخصصية النماذج المقدَّمة من الجانب العلمي، وارتباط معظمها بكفاءات الممارسة التخصصية ومصفوفات المناهج، وكذلك بممارسات البرنامج المتخصصة، إضافةً إلى نموذج خاص بتدوين نهج فريق الاعتماد، وجاءت هذه النتيجة متفقة مع ما وَرد في دراسة جيبونز ووايت Gibbons and White (٢٠١٩) التي وضَّحت أن الاختلاف بين نماذج الاعتماد الأمريكية يكون باختلاف تصميمات وتخصصات البرامج.

ومن جانب المعايير، فقد تشابهت المعايير عامةً في دولتي المقارنة باختلاف أعدادها، وظهر اتفاقها بشكلٍ عام على مجموعة من المعايير، وهي: (التخطيط الإستراتيجي والتنظيمي، مخرجات التعلُّم، الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس)، في حين أفردت الجهة المانحة للاعتماد بالمملكة العربية السعودية معيارًا خاصًا بمصادر التعلُّم والمرافق والتجهيزات، وكذلك معيارًا خاصًا بالبحوث العلمية والمشاريع؛ وقد يعود ذلك لطبيعة واحتياجات مرحلة الدراسات العليا من المصادر والتجهيزات التي تدعم عمليات البحث والابتكار، إلى جانب دور هذه المرحلة العلمية في تحقيق أهداف الجامعة فيما يتعلق بالبحث العلمي.

وفيما يتعلق بالجهات الأمريكية المانحة للاعتماد، فقد ظهر توضيحها للشواهد اللازم توفرها في كل محك من محكات معايير الاعتماد؛ وقد يكون السبب لسعي الجهات نحو امتثال البرامج للمعايير، وتقليل الملاحظات والتوصيات المقدَّمة تجاه وثائقها، وتجدر الإشارة إلى خصوصية هذه المعايير وارتباطها وتناسبها مع المجالات التخصصية لبرامج الدراسات العليا الإنسانية المختلفة، وتتفق هذه النتيجة مع ما أسفرت عنه دراسة أمين، الشرجبي، والمطري (٢٠٢٠) ودراسة ضحاوي والعاصي (٢٠١٦).

وجه المقارنة الثالث: سياسات الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا:

تتشابه دول المقارنة في بعض سياسات الاعتماد الأكاديمي بشكلٍ عام؛ وقد يعود ذلك لطبيعة الاعتماد ومتطلباته، إلى جانب قيام معظم الدول على أفضل الممارسات العالمية في مجال الاعتماد، حيث يظهر التشابه بين دول المقارنة فيما يتعلق بأخذ آراء المستفيدين وأصحاب المصلحة اتجاه البرنامج قيد الدراسة والتقويم، إضافةً إلى نشر قوائم البرامج المعتمدة، وتتفق هذه النتيجة مع ما أسفرت عنه دراسة أمين، الشرجبي، والمطري (٢٠٢٠)، في حين يظهر الاختلاف في المُدَّة الزمنية لحالة الاعتماد الكامل أو المشروط.

وتشترط جهة الاعتماد بالمملكة العربية السعودية على البرامج الاستعانة بمشورة رأي مستقل، أمَّا بالنسبة إلى سياسات الاعتماد الأكاديمي البرامجي بالولايات المتحدة، فيظهر اعتماد جهاتها على إطار زمني معلن في مواقعها الإلكترونية لجدولة مراحل دراسة طلبات التأهل والتقديم والمتابعة، وتجدر الإشارة إلى تعيينهم لحالة "برنامج مرشح للاعتماد" عند تقدُّم البرنامج بطلب الاعتماد وتأهله؛ وقد يُعزى ذلك إلى توضيح استكمال البرنامج للمتطلبات الأولية للترشح، وإثبات قدرته مع تشجيعه على تحقيق حالة الاعتماد الكامل.

وكذلك يسري الاعتماد من قِبل الجهات الأمريكية المانحة له بأثر رجعي على الخريجين، إلى جانب الاشتراط على البرنامج المعتمد أن يوفر المعلومات الموثوقة للمجتمع عن مستويات أدائه، وتشجيع البرامج على إتاحة الدراسة الذاتية للجمهور، كما تقوم الجهة بإذن من البرنامج والجامعة بإتاحة الدراسة الذاتية للبرامج

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v15i54.2170

المعتمدة؛ وقد يعود ذلك لتعميم أفضل الممارسات وتقديم نماذج تطبيقية تساند المتقدمين والمرشحين في عمليات كتابة واستيفاء الدراسة الذاتية لاحقًا.

كما تدخل جميع البرامج المرشحة أو المعتمدة من قِبل جهات الاعتماد في الولايات المتحدة في عضوية الجهة ممَّا يمكنها من حضور الاجتماعات والاستفادة من فرص التنمية المعرفية والمهنية في مجال ضمان الجودة الأكاديمية، إلى جانب إجراء اجتماع سنوي لجميع برامج الدراسات العليا المعتمدة أو المرشحة لمناقشة أبرز القضايا.

إضافةً إلى ذلك، يرتبط الاعتماد البرامجي في الولايات المتحدة بمنح ميزة تنافسية لخريجي البرنامج في سوق العمل، وكذلك تسهيل تنقل الطلبة بين الكليات والجامعات، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة الشرجبي، المطري، والشيباني (٢٠٢٢)، كما يرتبط الاعتماد بحصول البرنامج على التمويل الفيدرالي، وتتشابه هذه النتيجة مع جاء في دراسة ضحاوي والعاصي (٢٠١٦) التي أشارت إلى أن التمويل الحكومي الفيدرالي يرتبط بحصول البرنامج على الاعتماد.

نتائج إجابة السؤال الثالث والذي ينص على: "ما أوجه الاستفادة من خبرة الولايات المتحدة الأمريكية في الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا بالجامعات السعودية؟"

وفق ما جاء من نتائج عن السؤال الأول والسؤال الثاني للدراسة، فإنه يمكن تحديد مجموعة من أوجه الاستفادة التي قد تطوِّر الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا بالجامعات السعودية في ضوء الخبرة الأمريكية، وذلك وفقًا لمجالات المقارنة الرئيسة كما يأتي:

وجه الاستفادة الأول: أنظمة الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا:

- إضفاء التخصصية في أنظمة الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا، كأن تخصَّص مجالات ومسارات للتخصصات العلمية المختلفة في العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- اشتراط تقديم نظم التعليم والإشراف العلمي المباشر والافتراضي أو المدمج، أو تقديم خططها الاحتمالية كأحد متطلبات الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا.

وجه الاستفادة الثاني: نماذج ومعايير الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا:

- توضيح قوائم الشواهد والأدلة اللازم تقديمها في كل محك من محكات معايير الدراسة الذاتية لبرامج الدراسات العليا.
- إضفاء التخصصية العلمية الخاصة بمختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية في نماذج ومعايير الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا.

وجه الاستفادة الثالث: سياسات الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا:

- الإعلان عن الجدولة الزمنية الخاصة بدراسة طلبات التأهل والمتابعة، ومواعيد إعلان النتائج والحالات في موقع جهة الاعتماد الأكاديمي.
- تعيين حالة البرنامج "برنامج مرشح للاعتماد" حال تقدُّمه وتأهله، واشتراط القيام بإعلان هذه الحالة من قِبل البرنامج وجهة الاعتماد.

- الاشتراط على البرنامج المؤهل أو المعتمد أن يوفر المعلومات الموثوقة للمجتمع عن مستويات أدائه في موقعه الإلكتروني، كنِسَب الاستبقاء والتخرج والتوظيف.

- إتاحة نماذج لأفضل الممارسات التطبيقية الخاصة بالدراسة الذاتية لبرامج الدراسات العليا في الموقع الإلكتروني الخاص بجهة الاعتماد.

- تقديم عضويات خاصة للبرامج المؤهلة أو المعتمدة في جهة الاعتماد؛ لإتاحة حضورها لمختلف الاجتماعات والدورات والورش التدريبية ذات العلاقة.

- الاجتماع السنوي مع برامج الدراسات العليا المؤهلة أو المعتمدة لمناقشة أبرز القضايا عبر المؤتمرات أو الاجتماعات.

- السعي لربط الأولوية في الالتحاق إلى سوق العمل بالتخرج من برامج دراسات عليا معتمدة عبر رفع وعي جهات العمل بالميزة التنافسية التي تتسم بها مخرجات البرامج المعتمدة.

- استحداث أنظمة وآليات بالجامعات لربط تمويل البرامج بتأهلها أو حصولها على الاعتماد الأكاديمي.

توصيات الدراسة

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج فإنها توصي بالآتي:

-استحداث مجالات تخصصية رئيسة أو متفرعة لاعتماد برامج الدراسات العليا بالمملكة العربية السعودية في مختلف مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

- ربط سياسات الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا بسياسات الجامعات وسوق العمل السعودي.

- عمل المزيد من الشراكات والاتفاقيات التطويرية بين الجهة المحلية المعنية بالاعتماد الأكاديمي ونظيراتها من الهيئات الأمريكية لغرض التطوير وتبادل الخبرات والتجارب.

- الاستفادة من نتائج السؤال الثالث من أسئلة الدراسة عبر الأخذ بتطبيق أوجه الاستفادة الواردة.

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v15i54.2170

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أمين، عبد الجبار.، الشرجبي، عبد الرحمن.، والمطري، سميرة. (٢٠٢٠). تجارب الاعتماد الأكاديمي دراسة مقارنة لدول أجنبية وعربية. *مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، ٣٦ (٧)، (٢١٩-٢٣٧).

برنامج تنمية القدرات البشرية. (٢٠٢١). الوثيقة الإعلامية لبرنامج تنمية القدرات البشرية. المملكة العربية السعودية.

حمادنة، هماء سمير. (٢٠١٦). *دليل معايير ضمان جودة برامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي*. الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

الحربي، محمد. (٢٠١٥). *دراسات في إدارة التعليم العالي*. المملكة العربية السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية.

الحربي، قاسم. (٢٠١٢). دراسة مقارنة لنظم اعتماد برامج التعليم العالي المستمر بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكيفية الإفادة منها في المملكة العربية السعودية. *مجلة كلية التربية بجامعة بورسعيد*، (١١)، (٢٧٥-٣١٤).

رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. (٢٠١٦). وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠). المملكة العربية السعودية.

الزهراني، خديجة. (٢٠١٨). إسهام معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في تحقيق أهداف رؤية المملكة العربية السعودية في التعليم العالي. *مجلة البحث العلمي في التربية*، ١ (١٩)، (٦٣٩-٦٧٥).

السبيعي، نهلة. (٢٠١٩). *اعتماد برامج التربية الخاصة في ضوء المعايير العربية والأجنبية*. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

السيد عبده، صلاح.، السيد صالح، هالة.، ومحسن، فيصل. (٢٠١٨). النماذج العالمية في مجال إدارة الجودة الشاملة وإمكانية الاستفادة منها للمؤسسة التعليمية في العالم العربي دراسة تحليلية، *مجلة التربية ببنها*، ١٦٦ (٦)، (٥٥٥-٥٨٣).

الشرجبي، عبد الرحمن.، المطري، سميرة.، والشيباني، محمد. (٢٠٢٢). تطوير نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية في ضوء بعض التجارب العالمية. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، ٦ (١٦)، (١-٢٠).

صديق، سيار تمر. (٢٠٢١). *الاعتماد والانتقال للجامعات على وفق معايير الاتحاد الأوروبي*. دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع.

ضحاوي، بيومي.، والعاصي، نهى. (٢٠١٦). مقارنة بين خبرتي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي والإفادة منها في مصر. *مجلة التربية المقارنة والدولية*، ٦ ، (٢٥-١١١).

العزام، ميسم فوزي. (٢٠١٩). *جودة البرامج التربوية للدراسات العليا في الجامعات الأردنية الحكومية في ضوء معايير هيئة الاعتماد*. الأردن: دار الكتاب الثقافي.

الغامدي، محمد فوزي. (٢٠٢٠). *إدارة الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي*. المملكة العربية السعودية: دار الصميعي للنشر والتوزيع.

القحطاني، ظبية. (٢٠٢٢). تقييم برنامج الدكتوراة في كلية التربية بجامعة الملك خالد في ضوء معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي من وجهة أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدكتوراة. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، ٦ (٢٢)، (١-٣١).

نظام الجامعات الجديد. (٢٠٢٠). نظام الجامعات الجديد بالمملكة العربية السعودية. مجلس شؤون الجامعات.

هيئة تقويم التعليم والتدريب. (د.ت.). متطلبات التأهل للاعتماد البرامجي. https://cutt.us/zGtze

هيئة تقويم التعليم والتدريب. (٢٠٢٣). تأسيس هيئة تقويم التعليم والتدريب. المملكة العربية السعودية.

هيئة تقويم التعليم والتدريب. (٢٠٢٢أ). سياسات الاعتماد الأكاديمي. المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي. https://cutt.us/a2eww

هيئة تقويم التعليم والتدريب. (٢٠٢٢ب). الوثائق للاعتماد البرامجي. https://cutt.us/WTZR5

هيئة تقويم التعليم والتدريب. (٢٠٢٢ج). معايير اعتماد برامج الدراسات العليا النسخة المطورة (٢٠٢٢م.) https://cutt.us/gHoeZ

ثانيًا: قائمة المراجع الأجنبية

ACBSP. (2023A). Our history. https://cutt.us/3SiIE

ACBSP. (2023B). Standards and Criteria for Demonstrating Excellence in BUSINESS DEGREE PROGRAMS. https://cutt.us/kj7tv

ACBSP. (2023C). Baccalaureate, Graduate and Doctoral Degree Programs. https://cutt.us/PCDIq

ACBSP. (2023D). Accreditation Standards. https://cutt.us/sdX7Q

ACBSP. (2023E). ACCREDITATION PROCESS BOOK For Institutions Seeking Initial or Reaffirmation of Accreditation. https://cutt.us/BXGVM

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v15i54.2170

ACBSP. (2023F). ACBSP Accreditation Overview. https://cutt.us/qUYDf

ALA. (2023A). Directory of ALA-Accredited and Candidate Programs in Library and Information Studies. https://cutt.us/2Ipo6

ALA. (2023B). Accreditation Process, Policies, and Procedures. https://cutt.us/xi7Qe

ALA. (2023C). 2022 Update to the ALA Standards for Accreditation of Master's Programs in Library and Information Studies. https://cutt.us/9GZWe

ALA. (2023D). Standards for Accreditation of Master's Programs in Library and Information Studies. https://cutt.us/yxyIf

ALA. (2023E). Guidelines for Choosing a Master's Program in Library and Information Studies. https://cutt.us/2kV18

APA Accreditation. (2023A). Why APA Accreditation Matters. https://cutt.us/fqV3g

APA Accreditation. (2023B). Section A: Implementing regulations. https://cutt.us/UiFQI

APA Accreditation. (2023C). Section B: Implementing regulations. https://cutt.us/bWJ8o

APA Accreditation. (2023D). Section C: Implementing regulations. https://cutt.us/Sa1k3

APA Accreditation. (2023E). APA Accreditation Process. https://cutt.us/wshVO

APA Accreditation. (2023F). Section E: Implementing regulations. https://cutt.us/H6NhO

CSWE. (2023A). Candidacy Status Language. https://cutt.us/rzjfI

CSWE. (2023B). Candidacy Process-Candidacy Eligibility. https://cutt.us/lApij

CSWE. (2023C). Required Format of Materials Submitted to the COA. https://cutt.us/9oYRu

CSWE. (2023D). Educational Policy and Accreditation Standards. https://cutt.us/XSaJe

CSWE. (2023E). CANDIDACY MONTHLY workshop. Council on Social Work Education.

Gibbons, L., & White, H. (2019). A Comparative Study of LIS Accreditation Frameworks in Australia, New Zealand, United States, and Canada. *Journal of Education for Library and Information Science, 60* (4), 242-264.

Wendler, C., Bridgeman, B., Cline, F., Millett, C., Rock, J., Bell, N., and McAllister, P. (2010). *The Path Forward: The Future of Graduate Education in the United States*. Princeton, NJ: Educational Testing Service.

Parscale, S., Reams, L., & Andrienko-Genin, T. (2022). US Accreditation as a World-Class Education Quality Indicator. *Philosophy of Education*, *28* (1), 86-118.

Rios, A., & Oviedo, D. (2021). Impact added value and relevance of an accreditation process on quality assurance in architectural higher education. *Quality in Higher Education*, *28* (2), 186-204.

INQAAHE. (2018). INQAAHE Strategic Plan 2018-2022. International Network for Quality Assurance Agencies in Higher Education.

https://doi.org/10.20428/ajqahe.v15i54.2170